لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك و دلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضعها لمعان يفيد القصر والاصل اى الوجه الثامن وجوه الاختلاف ان الاصل الاول
اى طريق العطف النص على المثبت والمنفى كما مر فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب
كما اذا قيل لك زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما
اى فى هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما فى الاول فمعناه لا غير النحو اى لا التصريف ولا العروض
واما فى الثانى فمعناه لا غير زيد اى لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبنى على الضم تشبيها
بالغايات وذكر بعض النحاة ان لا فى لا غير ليست عاطفة بل لنفى الجنس او نحوه اى نحو لا غير
مثل لا ما سواه لا من عداه وما يشبه ذلك والاصل فى الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط
دون المنفى وهو ظاهر والنفى اى الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفى بلا العاطفة
لا يجامع الثانى اعنى النفى والاستثناء فلا يصح ما زيد الا قائم لا قاعد وقد يقع مثل ذلك فى كلام المصنفين
لان شرط المنفى بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المنفى منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفى لانها
موضوعة لان تنفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لتعيد بها النفى فى شىء قد نفيته وهذا الشرط
مفقود فى النفى والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بلا العاطفة
شيئا هو منفى قبلها بما النافية وكذا الكلام فى ما يقوم الا زيد وقوله بغيرها يعنى من ادوات النفى
على ما صرح به فى المفتاح وفائدته الاحتراز عما اذا كان منفيا بفحوى الكلام او علم المتكلم
او السامع او نحو ذلك كما سيجىء فى انما لا يقال هذا يقتضى جواز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة

الاخ

الاخرى نحو جائنى الرجال لا النساء لا يمتنع لانا نقول الحصر لذلك المشخص اى لنحو لا العاطفة التى
ننفى بها ذلك المنفى معلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع ان ينفى شىء بلا قبل الاتيان بها
وهذا كما يقال دأب الرجل الكريم ان لا يؤذى غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذى غيره
سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم ويجامع النفى بلا العاطفة الاخيرين اى انما والتقديم
فيقال انما انا تميمى لا قيسى وهو يأتينى لا عمرو لان النفى فيهما اى فى الاخيرين غير مصرح به كما
فى النفى والاستثناء فلا يكون المنفى بلا العاطفة منفيا بغيرها من ادوات النفى وهذا كما
يقال امتنع زيد عن المجىء لا عمرو فانه يدل على نفى المجىء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح هو ايجاب امتناع المجىء عن زيد فيكون لا نفيا لذلك الايجاب والتشبيه بقوله
امتنع زيد عن المجىء من جهة ان النفى الضمنى ليس فى حكم النفى الصريح لا من جهة ان المنفى
بلا العاطفة منفى قبلها بالنفى الضمنى كما فى انما انا تميمى لا قيسى اذ لا دلالة لقولنا امتنع
زيد عن المجىء على نفى عمرو لا ضمنا ولا صريحا قال السكاكى شرط مجامعته اى مجامعة النفى بلا
العاطفة الثالث اى انما ان لا يكون الوصف مختصا بالموصوف ليحصل الفائدة نحو انما يستجيب
الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون لان الاستجابة لا يكون الا ممن يسمع بخلاف
انما يقوم زيد لا عمرو اذ القيام ليس مما يختص بزيد وقال الشيخ عبد القاهر لا تحسن مجامعته
الثالث فى الوصف المختص كما تحسن فى غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على
الامتناع عند قصد التحقيق والتاكيد واصل الثانى اى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان
اصل النفى والاستثناء ان يكون مستعملا للحكم الذى يستعمل فيه النفى والاستثناء مما يجهله المخاطب
خبران يكون

Copyright © King Saud University